



## منظومة الممارسات الزراعية الجيدة

تم انتاج هذا الدليل من خلال مشروع نهضة شباب لتمكين الشباب اقتصاديا عن طريق ادماج التكنولوجيا بالزراعة. والمنفذ من قبل مركز العمل التنموي معا بالتعاون مع مؤسسة التعاون وتمويل من "giz"



Implemented by  
**giz**  
German-Zipfel International  
Cooperation GmbH



التعاون  
**Taawon**  
مركز العمل التنموي  
والتعاون

لا يعكس محتوى هذا الدليل الرأي الرسمي لـ "giz" والحكومة الألمانية

## المقدمة

تعرف الممارسات الزراعية الجيدة بأنها ممارسات تتناول الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للعمليات المختلفة في المزرعة، وتؤدي إلى الحصول على منتجات زراعية غذائية وغير غذائية آمنة وعالية الجودة. تعتمد هذه الممارسات على المبادئ واللوائح والتوصيات الفنية المطلوب تطبيقها خلال مراحل الإنتاج والمعالجة ونقل الاغذية، وهي تراعي صحة الانسان وحماية البيئة وتحسين أساليب العمل كما إنها مجموعة من المعايير تضبط مختلف الأنشطة في سلسلة إنتاج المنتجات الزراعية وتسويقها وهي أنشطة كل من المنتج والعامل والتاجر والموزع والناقل . وهي تبدأ باختيار موقع الزراعة وتنتهي بتسويق المنتج، وغايتها تعزيز مفاهيم الجودة وتحقيق ضمان سلامة وأمان الغذاء والعاملين في إنتاجه والوصول إلى رضا المستهلكين.







# أهداف تحقيق ممارسات زراعية جيدة

إن تبني أفضل الممارسات الزراعية يسهم في تعزيز سلامة الغذاء وفي بناء جسور الثقة بين المستهلكين والمنتجين. ويعتبر مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة أداة مرجعية لإنتاج منتجات زراعية آمنة وعالية الجودة. وجل هذه الممارسات طوعية، ولكن معظم المصانع العالمية للغذاء وسلاسل التوريد العالمية، العامة والخاصة، اختارت الالتزام بمعايير محددة لسلامة الأغذية، من وقت إنتاج البذور وزراعتها ولغاية تجهيز الأغذية وتوزيعها.

## 1 إنتاج أكثر أماناً

يظهرُ تعدد المشاكل الصحية والاختار المصاحبة لتلوث الأغذية وما يمكن أن ينتج عنها من حدوث الازمات وتفشي الأمراض وحالات التسمم أو العدوى أو غيرها حاجة ماسة إلى توفير منتج صحي وآمن للمستهلكين. وبهدف الحد من هذه المخاطر وتبعاتها على المستهلكين، كان لا بد من مراجعة سلسلة الممارسات الزراعية الجيدة، وضبط استخدام المبيدات، وتحديد الشروط الصحية للانتاج والتداول والنقل بعيداً عن مصادر التلوث الكيميائي والفيزيائي والميكروبي.

## 2 تأهيل وحماية العاملين

في المزرعة تركز الممارسات الزراعية الجيدة على قاعدة بناء القدرات وتأهيل العاملين في إنتاج المحاصيل بمنحهم المعارف والمهارات اللازمة لتطبيق التوصيات الفنية في التسميد والرش والحصاد وصيانة المعدات والنظافة الشخصية وإجراءات الطوارئ والاسعافات الأولية. ويسهم ذلك كله بصورة مباشرة في تطوير جودة الانتاج كمًا ونوعًا، وفي المحافظة على موارده، وتقليل التكاليف والهدر، ويعزز صحة العامل وسلامته، ويحد من مخاطر المختلفة.

## 3 استدامة الموارد الطبيعي

تسهم الممارسات الزراعية الجيدة بشكل مباشر وغير مباشر في حماية بيئة الإنتاج ومصادر المياه والهواء والتربة من الملوثات. وتفرض الممارسات ضوابط كثيرة تراعي الحفاظ على النظافة والتنوع الحيوي والحياة البرية، وتبين المحاذير المتعلقة بتعقيم التربة، واستخدام الاسمدة ومواد الإكثار المسجلة رسمياً، وتبين مخاطر الري بمياه غير معالجة. إن الالتزام بهذه الممارسات يحقق استدامة مختلف الموارد والمحافظة عليها من النضوب أو التلوث أو التدهور.

## 4 إدارة مدخلات الانتاج

تهدف الممارسات الجيدة إلى ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج كالبذار والاشتال والأسمدة والمبيدات ومياه الري، وتحد من هدر الموارد الناتجة عن عدم الدراية أو الإهمال كما تعزز أدوات الرقابة والتسجيل للمشتريات والمبيع والتلف والمخزون والصيانة وجهود حفظ الممتلكات وترفع من مستوى إدارة المزرعة بشتى الوسائل.

## 5 إمكانية التتبع والأفضلية التسويقية

تمتلك المنتجات المعتمدة على الممارسات الزراعية الجيدة شهادة مطابقة للجودة مما يعزز سلامتها. كما أنها تخضع حكماً لنظام تتبع يبين مصدر الإنتاج، ويربط عناصر السلسلة من المزرعة إلى المستهلك بعضها ببعض وبال اتجاهات كافة، وهو ما يعزز مستويات الثقة بين أفراد السلسلة، من المستهلك إلى البائع إلى المنتج، ويشكل منظومة تفتح قنوات الإتصال وتتيح التغذية الراجعة وتؤسس لعلاقات تجارية متميزة لمصلحة الجميع.



# مبررات إعداد ممارسات زراعية جيدة على المستوى الوطني

1

تبسيط المعايير والتمهيد لتبني الممارسات الزراعية الجيدة العالمية حيث رافق تطبيق مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة وإعداد المعايير المختلفة على المستوى العالمي مجموعة من التحديات، خاصة أمام صغار المزارعين. ونظرا إلى كثرة المتطلبات والكلفة الإضافية وإجراءات الاعتماد، فقد برزت أهمية وضع الممارسات الجيدة على المستوى الوطني، ومن ثم ضرورة تطوير تلك الممارسات ضمن خطوات عملية يتم من خلالها نقل المعايير المحلية إلى حيز التطبيق بشكل تدريجي، وضمن تسلسل منطقي يسهل الطريق نحو تبني الممارسات المعتمدة عالميا في المستقبل المنظور.



مواءمة التشريعات والعمليات والتطبيقات الزراعية المحلية اقتضت ضرورة التأسيس لممارسات زراعية جيدة على المستوى الوطني والتوافق مع التشريعات المحلية، والتي تختلف وفقا لخصائص كل دولة. ولذا، فقد تم الاعتماد على القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المحلية، أو الاستئناس بها، بوصفها مرجعية في صياغة الممارسات المطلوبة، وبصورة تدعم جهود التنفيذ وترفع مستوى الالتزام. وقد شكل هذا التوافق دافعا مهما على المستوى الرسمي لدعم التوسع في تطبيق الممارسات الجيدة على المستوى الوطني وربما على مستوى المنطقة.





خفض كلف التفتيش وإصدار الشهادات نتيجة الارتفاع في كلفة الحصول على شهادة معتمدة في الممارسات الزراعية الجيدة على المستوى العالمي، وتكبد المتقدم بطلب التفتيش والاعتماد أتعاب المفتش وكلفة إصدار الاعتماد إضافة إلى تغطية كلف السفر والإقامة لجهات التدقيق الخارجية، فإنه كان لا بد من وضع بديل يمنح المنتجين المحليين فرصة لتبني الممارسات الزراعية الجيدة وبكف معقولة، بحيث يناط بمؤسسات وطنية دور التفتيش وإصدار شهادات الاعتماد بأسعار مقبولة وضمن نطاق تفتيش أبسط يمكن المنتج من تبنيه ويسهل على جهة الاعتماد مراقبته.



تعزير سلامة المنتجات المعروضة في الأسواق المحلية: إن واقع إجراءات الرقابة على المنتجات الطازجة المحلية مقارنة بالإجراءات التي تخضع لها المنتجات المستوردة يعكس حاجة إلى مزيد من الجهود في ضبط مستوى الجودة في السوق المحلية. ويظهر من تتبع الوضع القائم أن المنتجين الحاصلين على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة على المستوى العالمي يهتمون بتصدير منتجاتهم وفق الشروط والمعايير التي تراعي سلامة الغذاء وبما يتوافق مع طلبات العملاء المستوردين، ولكن من دون إيلاء الاهتمام الكافي بضمان سلامة المنتجات المباعة في الأسواق المحلية. وهذا ما دفع باتجاه تعزير ضبط سلامة الأغذية على المستوى المحلي من خلال اعتماد معايير إنتاج جيدة.



ترويج العلامة التجارية على مستوى المستهلكين نظرا للقواعد العامة المتعلقة بالعلامة التجارية الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة على المستوى العالمي والتي تقتضي عدم ظهور الشعار على المنتج النهائي، وإبقاء الشعار ضمن العلاقة التجارية التي تربط بين المنتجين وتجار التجزئة، وبالتالي عدم معرفة المستهلك بالموافقة العالمية المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة، وفقد المنتج ميزة تنافسية أمام المنتجات غير الحاصلة على الشهادة، فإنه كان لا بد من طرح إنشاء موافقة على المستوى الوطني للممارسات الزراعية الجيدة الخاصة بالخضار والفاكهة ومن دون حجب الشعار عن المستهلك أملا في تعزيز ثقة المستهلكين بالمنتج، وتحفيز المنتجين على تبني الموافقة المحلية.



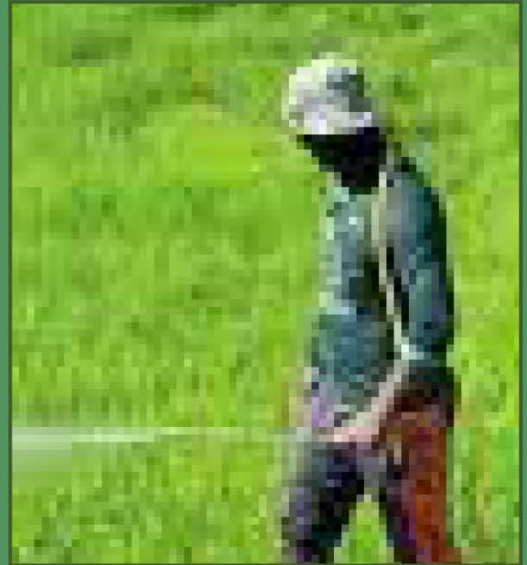


أدى التطور السريع و المتعوم في الاقتصاد الغذائي بعد تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية و تزايد حجم الضغوط المفروضة من طرف المستهلكين و حدوث تطورات في علوم و تكنولوجيا الأغذية و تعالي المطالب و الالتزامات المتعلقة بالاستدامة البيئية إلى ايجاد عدة اتفاقيات دولية و أنظمة إنتاجية تعني بسلامة و امن الأغذية. و من ذلك اتفاقية الصحة و الصحة النباتية في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تعني بفهم اشتراطات تدابير الحمادية الغذائية على المستوى الوطني و القواعد التي تطبق في تجارة الأغذية على المستوى الدولي ، إضافة إلى المواصفات و التوصيات الدولية الصادرة عن هيئة دستور الغذاء المتعلقة بالإضافات الغذائية و البيطرية و مخلفات المبيدات، و الملوثات و الجوانب التوجيهية الخاصة بممارسات النظافة العامة. و تعد معظم هذه المواصفات مقبولة بموجب اتفاق بين الصحة و الصحة النباتية، و يعد اعتمادها و تنفيذها ضمن النظم الوطنية للرقابة على الأغذية أمر مهم كونها لا تقتصر على ضمان سلامة الغذاء للمستهلك فقط بل الوصول إلى مستوى تنافسي جيد و تأمين دخول المنتج الى الاسواق العالمية لذا أصبحت معظم المؤسسات الغذائية المصدرة تهتم بعملية إنتاج أغذية سليمة و آمنة لتقليل الخطر بإتباع مبدأ الوقاية طوال سلسلة الإنتاج و التجهيز و التسويق. و ذلك باعتماد أسلوب الممارسات الزراعية الجيدة الذي يعد أسلوبا كاملا و متكاملًا لمبادئ السلامة و الجودة و المنتجات الغذائية ابتداء من مرحلة الإنتاج و انتهاء بمرحلة الاستهلاك الى ” fork to farm from ” ، حيث يؤدي فيه كل من المنتجين و الناقلين و البائعين و المستهلكين ادوارا حيوية في ضمان الجودة و السلامة الغذائية و يتضمن الاسلوب بدوره عدة اساليب وقائية من اهمها نظام تحليل المخاطر HACCP و نقاط الرقابة الحرجة الذي يتولى رصد الاخطار الغذائية و الرقابة عليها و نظام التتبع (traçabilité la) الذي يسهل تحسين حماية المستهلك و ينشط الزراعة و الصناعة و التجارة و الاغذية على المستوى المحلي و الدولي.

الزراعة هي العمود الفقري في فلسطين حيث يعتبر قطاع مهم في خلق فرص العمل الموسمية وكذلك رفع مستوى الدخل لعدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ونظام الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية (بال جاب) هو اول نظام وطني لجودة المنتجات الزراعية الفلسطينية حيث تم تطويره من خلال الفريق الوطني الذي شكلته مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، بحيث يراعي الخصوصية الفلسطينية ومتوائم مع الممارسات الزراعية الجيدة وفق نظام الجلوبال جاب، والذي تم اعتماده من مجلس ادارة مؤسسة المواصفات والمقاييس والذي جاء انسجاما مع خطط الحكومة التنموية بالعناقيد الزراعية.

ونظام البال جاب هو مجموعة من المعايير الطوعية التي تم إصدارها في منظومة تهدف الى وضع ضوابط للممارسات الزراعية الجيدة على طول سلسلة الانتاج الزراعي والتي تتطلب الالتزام وتطبيق مجموعة من المعايير التي تُعنى بالنواحي الإدارية للمزرعة، والبيئية، وسلامة العاملين، والتتبع للمنتجات والتركيز على سلامة المنتج الزراعي للاستهلاك.



## تساعد منظومة الممارسات الزراعية الجيدة الفلسطينية على :

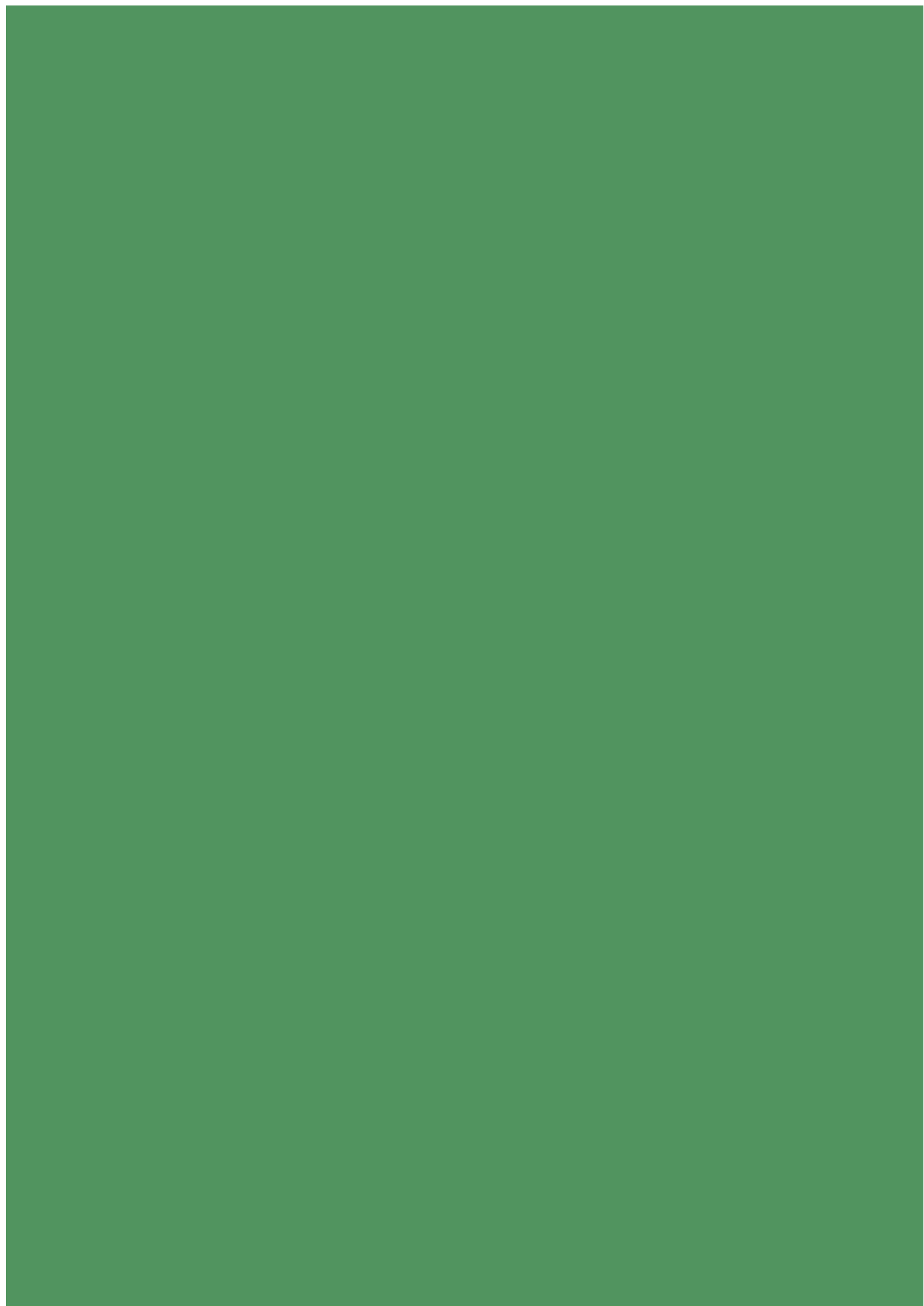
1 منح المنتجات الزراعية التي يتم انتاجها ضمن تلك المعايير من قبل المُنتج الفلسطيني شهادة خاصة بهدف زيادة ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج الزراعي المحلي من ناحية سلامته للاستهلاك.

2 مساعدة المزارع والمُنتج الفلسطيني الملتزم بها على الحصول على أفضلية تسويقية في السوق المحلي والاسواق الخارجية.

3 المحافظة على الموارد المحلية الطبيعية (على الأخص الماء، التربة) وذلك من خلال الممارسات السليمة. التشجيع على استخدام الإدارة الحكيمة للمزرعة والنشاطات الزراعية.

4 حماية العاملين والمحافظة على صحتهم من خلال اتباع الممارسات الزراعية الجيدة.





## 4 إدارة مدخلات الانتاج

تهدف الممارسات الجيدة إلى ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج كالبذار والاشتال والأسمدة والمبيدات ومياه الري، وتحد من هدر الموارد الناتجة عن عدم الدراية أو الإهمال كما تعزز أدوات الرقابة والتسجيل للمشتريات والمبيع والتلف والمخزون والصيانة وجهود حفظ الممتلكات وترفع من مستوى إدارة المزرعة بشتى الوسائل.

## 5 إمكانية التتبع والأفضلية التسويقية

تمتلك المنتجات المعتمدة على الممارسات الزراعية الجيدة شهادة مطابقة للجودة مما يعزز سلامتها. كما أنها تخضع حكماً لنظام تتبع يبين مصدر الإنتاج، ويربط عناصر السلسلة من المزرعة إلى المستهلك بعضها ببعض وبالاتجاهات كافة، وهو ما يعزز مستويات الثقة بين أفراد السلسلة، من المستهلك إلى البائع إلى المنتج، ويشكل منظومة تفتح قنوات الإتصال وتتيح التغذية الراجعة وتؤسس لعلاقات تجارية متميزة لمصلحة الجميع.